

خليل السلمي | Khalil Alselmi*

مراجعة كتاب العشرية السوداء للاقتصاد اليمني: دراسة تحليلية لآثار الحرب على الاقتصاد خلال الفترة 2011-2021 لدبوان عبد القوي الصوفي

الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2025، 212 ص.

Review of *A Decade of Decline: An Analytical Study of the Impact of War on Yemen's Economy (2011-2021)* by Dibwan Abdul Qawi Alsoufi

Doha/Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies, 2025, 212 p.

مقارنة مؤشرات هذه الفترة بأداء العقد السابق لها، معتمداً مقارنة وصفية ترصد تغير المؤشرات بين الفترتين، ثم تحليل البيانات وتقف على الأسباب الكامنة وراء الأزمة.

ترتكز حجة الكتاب الأساسية على أنّ اليمن دخل الحرب باقتصاد محدود التنوع وذو مؤسسات ضعيفة، لتعمّق الحرب اختلالاته وتُعطل إنتاجه وتُضعف أدوات إدارته. يتكوّن الكتاب من أربعة فصول: يعرض الفصل الأول البيئة السياسية وبنية الدولة قبل الحرب، ويتناول الفصل الثاني أداء الاقتصاد اليمني خلال الفترة 2001-2010، ويتتبع الفصل الثالث أزمة هذا الاقتصاد وتحولاته خلال الفترة 2011-2021، في حين يُخصّص الفصل الرابع لتقويم الحالة واقتراح السياسات وتحديد الأولويات ومراحل التنفيذ والاحتياجات التمويلية. ويُختتم الكتاب بملاحق إحصائية تعرض المادة المصدرية للتحليل.

تري سارة فيليس أنّ فهم بنية الدولة اليمنية يتطلب التطلع إلى ما وراء أطرها الرسمية؛ إذ تتغلغل الولاءات الشخصية والشبكات الزبونية في أجهزتها، لتغدو أكثر فاعلية من اللوائح المعلنة في تشكيل النفوذ وإعادة توزيع الثروة⁽¹⁾. وقد اتسعت هذه الفجوة، في ظل حرب عام 2015، مع تراجع انتظام الأجور وانحسار الخدمات العامة، في حين تستمر الجباية والتجارة والتحويلات وفق ترتيبات متغيرة. في هذا السياق، يدرس كتاب العشرية السوداء للاقتصاد اليمني التحولات الاقتصادية بين عامي 2011 و2021، من خلال

* باحث مساعد في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

Assistant Researcher at the Arab Center for Research and Policy Studies. Email: khalil.alselmi@dohainstitute.edu.qa

(1) Sarah Phillips, *Yemen and the Politics of Permanent Crisis* (Abingdon: Routledge, 2011), pp. 55, 58.

أولاً: بنية اليمن السياسية والاقتصادية قبل الأزمة

يستهل المؤلف الفصل الأول بعرض البيئة السياسية اليمنية التي سبقت الأزمة، متناولاً بنية الدولة وسلطاتها ومؤسساتها، ونشأة الأحزاب وتطورها، والانتخابات، والإعلام، ومنظمات المجتمع المدني، إلى جانب الحروب والصراعات التي شهدتها اليمن قبل عام 2011 (ص 19-26). ويؤدي هذا الفصل وظيفة تمهيدية؛ إذ يضع التحولات الاقتصادية اللاحقة لسنة 2011 في سياق دولة تعاقبت عليها الأزمات السياسية، ولم يكتمل بناء مؤسساتها بعد الوحدة.

ويتنقل المؤلف في الفصل الثاني إلى تحليل أداء الاقتصاد اليمني خلال الفترة 2001-2010، بوصفها فترة مرجعية للمقارنة بأداء الاقتصاد في العقد التالي. يعرض تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة، مبيّناً أن ارتفاعه بالأسعار الجارية فاق كثيراً نموه الحقيقي (ص 27-30). ثم يتتبع متوسط نصيب الفرد من الناتج، فيلاحظ أن نموه بالأسعار الجارية بلغ 109.80 في المئة بين عامي 2001 و2010، في حين تراجع بالأسعار الثابتة من نحو 613 دولاراً إلى 532 دولاراً في المدة نفسها؛ أي بانخفاض 13.21 في المئة. ويعدّ المؤلف هذا التراجع مؤشراً دالاً على عدم كفاءة الإدارة الاقتصادية (ص 31-32). من خلال توزّع الإنتاج بين القطاعات، يظهر أن الصناعات الاستخراجية أسهمت، في عام 2010، بنحو 23.7 في المئة منه بالأسعار الجارية، مقابل 12 في المئة للزراعة والصيد، و8.4 في المئة للصناعات التحويلية (ص 32-33).

وفي المالية العامة، يبيّن المؤلف أن الإيرادات العامة والمنح نمت بمعدلات متباينة بين عامي

2002 و2010، وأن إيرادات النفط والغاز شكّلت في المتوسط 71.4 في المئة من الإيرادات العامة في تلك الفترة، مقابل 24.3 في المئة للإيرادات الضريبية. ويعزو ضعف الحصيلة الضريبية إلى تقليدية طرائق التحصيل، واتساع التهرب الضريبي (ص 35، 38-39). وفي جانب النفقات، استحوذ الإنفاق الجاري على 78.6 في المئة من الإجمالي، مقابل 17.4 في المئة للنفقات الرأسمالية و4 في المئة لصافي الإقراض (ص 42). ويرى المؤلف أن الإنفاق تحرك تبعاً للإيرادات النفطية صعوداً وهبوطاً في غياب احتياطي مالي مستدام، وأن استمرار دعم المشتقات كان عاملاً رئيساً، وإن كان غير مباشر، في ما عليه الوضع الاقتصادي الراهن (ص 44)، داعياً إلى تجاوز موازنة البنود إلى نظام البرامج والأداء الذي يربط الرقابة بالنتائج (ص 46). وتؤسس هذه المادة صورةً لاقتصاد محدود التنوع شديد التأثير بموارده الاستخراجية، وتلك كانت هي البنية التي ستصيبها الحرب بشدة لاحقاً.

ثانياً: عقد الأزمة ومسارات التعافي

يفتح المؤلف الفصل الثالث بتحديد الفترة المدروسة، بوصفها مرحلة "تخللتها اضطرابات شعبية في العام 2011 أعقبتها حرب أهلية في العام 2015" (ص 47). ويستوعب هذا المدخل اختلاف الظروف بين بداية الأزمة السياسية واتساع القتال لاحقاً؛ إذ يجعل من عام 2015 فاصلاً في أداء اقتصاد البلاد (ص 54). ويعرض المؤلف الناتج والأسعار ونصيب الفرد والهيكل القطاعي بأرقام تقيس حجم التراجع، فالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ينخفض

وفي مالية عقد الأزمة، يميز المؤلف الأداء خلال الفترة 2011-2014 من أداء المرحلة اللاحقة لاتساع الحرب، ويتتبع الإيرادات والمنح والنفقات والعجز، فيربط القدرة على الوفاء بالالتزامات العامة بتطور الموارد النفطية وغير النفطية. وبعد عام 2014، يبرز أثر تعطل الموارد وانقسام المؤسسات وصعوبة الحصول على بيانات منتظمة في تقييم الأداء الحكومي. ويظهر هذا التحليل أن الموازنة صارت قناة لانتقال الأزمة إلى الأجور والخدمات والاستثمار؛ فالنفط حاضر فيها بوصفه نشاطاً إنتاجياً ومورداً للموازنة ومصدراً للنقد الأجنبي في آن (ص 78-91).

ثم تتسع المناقشة إلى المجال النقدي والمصرفي، حيث تعالج البنك المركزي والعرض النقدي وسعر الصرف، متوقفة عند نقل إدارة البنك المركزي إلى عدن عام 2016 وما تلاه من ازدواج في السلطة النقدية، ثم موجودات البنوك، وودائعها، وأدوات الدين، والسيولة. وترتبط تعثر المصارف بتعثر الدولة والتزاماتها وبالقرارات المالية والنقدية المتعارضة. ويتكرر فيها استحضار أذون الخزنة، وهي أدوات اقتراض حكومي قصيرة الأجل، بوصفها أحد أوجه توظيف أموال البنوك، بحيث يتبين أن تعطل الوفاء بها يمس قدرة المصارف على تشغيل مواردها. إضافة إلى ذلك، يناقش المؤلف الانقسام بين صنعاء وعدن وتباين سياساتهما وشروط تعاملاتهما النقدية. وبذلك، تتضح صلة أزمة العملة بتراجع قدرة الجهاز المصرفي على الوساطة بين المدخرات وتمويل النشاط (ص 91-126).

ويستكمل الفصل الثالث تشخيص واقع الاقتصاد اليمني في ظل أزيمته العميقة، من خلال دراسة أوضاع العمل والبطالة والمشاركة الاقتصادية

من 1998-695 مليون ريال يمني عام 2011 إلى 3237150 مليوناً عام 2021؛ أي بنحو 53 في المئة (ص 56)، وأن نصيب الفرد منه تراجع (سنة الأساس 2012) من 1337 دولاراً عام 2011 إلى 392 دولاراً عام 2019؛ وهو ما يعزوه المؤلف إلى انكماش الناتج بالتوازي مع الزيادة السكانية (ص 53). وفي تقديرات عام 2021 بالأسعار الجارية، تهبط حصة الصناعات الاستخراجية من الناتج إلى 4.8 في المئة، بعد أن كانت الأعلى عام 2011 بنسبة 27.21 في المئة، بينما تبلغ حصة الزراعة والصيد فيه 19.6 في المئة (ص 54-55).

يُفصّل الفصل الثالث أوضاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك، ثم الصناعة والطاقة والسياحة، مسنداً تحليل كل قطاع بأرقامه. ففي الزراعة لم تتجاوز المساحة المزروعة عام 2013 نحو 1452438 هكتاراً؛ أي قرابة 3 في المئة من كامل مساحة البلاد، ويستحوذ القات على 40 في المئة من الإنتاج الزراعي مقابل 3 في المئة للقمح، حتى إن استبعاده من التحليل يخفض مساهمة الزراعة الإيجابية إلى نحو 5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي (ص 60-61). أمّا إنتاج النفط الخام، فيتراجع من 160.05 مليون برميل عام 2001 إلى 100.11 مليون عام 2010، ثم إلى 62.26 مليوناً عام 2013، قبل أن يتوقف نتيجة الحرب (ص 63). ثم يتناول الفصل التجارة الخارجية وميزان المدفوعات، فيبين أن تغطية الصادرات للواردات هبطت من 114.21 في المئة عام 2002 إلى 74 في المئة عام 2007 (ص 73)، وأن الغذاء والوقود والآلات شكّلت مجتمعة 69 في المئة من الواردات عام 2009 (ص 72)؛ ما يبرز تحوّل ميزان التحويلات الجارية إلى فائض متنامٍ وفّر جانباً من النقد الأجنبي (ص 69-78).

وتشمل الأولويات العاجلة، في نظر المؤلف، إعادة تشغيل النفط والغاز والصناعة والكهرباء والمياه، مع اتخاذ مستويات عام 2013 مرجعاً في الجدول التنفيذي لاستعادة بعض الأنشطة، والانتظام في دفع الرواتب، وتوفير احتياطي نقدي، وتوحيد البنك المركزي والعملة، وتنظيم عمل المصارف والصرافين. ثم ينتقل البرنامج إلى تطوير القطاعات الإنتاجية، وزيادة الإيرادات، وتأهيل المؤسسات الحكومية. ويقرن المؤلف هذه الأولويات بمراحل تنفيذ وتقديرات للاحتياجات المالية ومصادر التمويل (ص 153-159). وتعيد خاتمة الكتاب ربط التعافي بالتوافق السياسي وإصلاح المؤسسات وتنويع الاقتصاد وتحسين بيئة الاستثمار (ص 161-166).

موقع الكتاب ومساهمته

تتمثل مساهمة الكتاب في جمع مؤشرات اقتصادية ومالية ومصرفية واجتماعية متفرقة، وتنظيمها في قراءة تشخيصية لمسار الاقتصاد اليمني قبل الأزمة وخلالها، وتنبع أهميتها من ربط التدهور اللاحق بالاختلالات الإنتاجية والمؤسسية السابقة، كما يتضح في فصله الثاني وخاتمته. غير أن لتلك المساهمة حدوداً تتركز في قلة إحصاء المقارنة بين المؤشرات أحياناً، وعدم الوصل الدائم بين تشخيص الخسائر وتفسير توزيعها، فضلاً عن عدم تحديد شروط تنفيذ المعالجات المقترحة. فالمؤلف يميز بين اضطرابات عام 2011 وحرب عام 2015 (ص 47)، ويُفصل في المالية العامة بين السنوات السابقة لاتساع الحرب والمرحلة اللاحقة (ص 79-90). غير أن هذا التمييز يحتاج إلى حضور أكثر انتظاماً في تفسير السلاسل الاقتصادية؛ لأن تعطل الإنتاج بسبب القتال يختلف عن تعثر التمويل

للنساء، ثم مظاهر الفقر والتعرض للنزاعات والنزوح، مستنداً في ذلك إلى المؤشرات ذات الصلة بكل مسألة. ففي عام 2014 لم يتجاوز معدل المشاركة في قوة العمل (أي نسبة من يعملون أو يبحثون عن عمل ممن بلغوا 15 عاماً فأكثر) 36.3 في المئة، ولم تزد حصة النساء منها على 8.2 في المئة (ص 128)، في حين بلغ معدل البطالة 13.5 في المئة مع ارتفاع واضح في بطالتهن (ص 133). أما متوسط الدخل الشهري، فقد قارب 52.5 ألف ريال يمني؛ أي نحو 250 دولاراً (ص 131). وتتصدر الأجور والمرتبات مصادر دخل الأسر، بما يوضح أثر انقطاعها في مستوى المعيشة؛ إذ ارتفع عدد الفقراء من 6.975 ملايين شخص عام 2005 إلى 12.614 مليوناً عام 2014 (ص 135). إلى جانب ما سبق، يوسّع إدراج الوفيات غير المباشرة والنزوح في التحليل نطاق الخسائر، في حين يقارن المؤلف تقديرات النازحين منبهاً إلى تفاوت نطاق المسوح، ثم يعرض أوضاع السكن والدخل والمساعدات (ص 136-142).

ينتقل الفصل الرابع إلى تقويم الحالة السياسية والاقتصادية، ويجعل تسوية النزاع ومعالجة الانقسام أساساً لاستعادة النشاط. ويصنف أوضاع الاقتصاد بحسب نقاط القوة، والضعف، والفرص، والتهديدات. وتشمل نقاط الضعف الاعتماد على الصناعات الاستخراجية وقصور الكهرباء والإدارة والبنية الأساسية، بينما تندرج الموارد البشرية والموقع الجغرافي والمقومات السياحية ضمن عناصر القوة. وتتركز الفرص في الزراعة والصيد والصناعة والسياحة، في مقابل تهديدات استمرار الانقسام وتجدد الحرب. ويستخدم المؤلف هذا التقويم لتحديد مجالات التدخل وتسلسلها (ص 143-152).

بنحو 60 في المئة والديزل بنحو 95 في المئة، واستثمر الحوثيون الغضب من ذلك في تصعيد ضغطهم على الحكومة حتى دخولهم صنعاء في أيلول/سبتمبر من العام نفسه⁽³⁾، فصار بند الدعم عقدة تصل المالية العامة بالمسار السياسي كما يعرضه الفصل الأول.

ويظهر إشكال محدد في حاجة الكتاب لدى خوضه في مقارنات لنسب الفقر (ص 136). فالنسبة التي يوردها المؤلف لعام 2014، وكانت نحو 48.5 في المئة، تقارب تقدير البنك الدولي البالغ 48.6 في المئة للسنة نفسها. وقيس هذا التقدير على المستوى الوطني نسبة السكان الذين تقل قيمة استهلاكهم عن تكلفة حد أدنى من الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية⁽⁴⁾. أما تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية، فيقدّران انتشار الفقر المتعدد الأبعاد بنسبة 82.7 في المئة، استناداً إلى مسح عام 2021 في مناطق أمكن الوصول إليها تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً في تسع محافظات. ويجمع هذا المقياس الحرمان في التعليم والصحة والخدمات، والمعيشة، والعمل. أضف إلى ذلك أن نسبة 46.7 في المئة، في تقرير الأمم المتحدة نفسه، تعني متوسط شدة الحرمان لدى الفقراء بهذا المقياس، وليست نسبة

نتيجة انقسام المؤسسات، كما يختلف توقف تحصيل الإيرادات عن انتقال السيطرة عليها إلى جهة أخرى. وفي حين توضّح المقارنة بين العقدين اتجاه التدهور وحجمه في المؤشرات المتاحة، فإنها تظل قاصرة، وحدها، عن تحديد مقدار ما يعود إلى كل آلية. ومع ذلك، يقدّم الكتاب ما يتيح هذا التمييز؛ فإنتاج النفط الخام يتراجع بنحو الثلث بين عامي 2001 و2010، أي قبل الحرب، ثم يهبط إلى 62.26 مليون برميل عام 2013 قبل أن يتوقف بفعالها (ص 63). ويمكن بمثل هذه الأرقام تتبع آليات الانتقال، والتمييز بين ما سبق الحرب وما أحدثته أو عمّقه.

ويتصل بذلك تفسير أداء العقد المرجعي؛ إذ يعزو الكتاب تراجع نصيب الفرد الحقيقي إلى عدم كفاءة الإدارة الاقتصادية (ص 31)، لكن تضع أدبيات الاقتصاد السياسي هذا العقد داخل برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري الذي انطلق أواخر عام 1994 برعاية صندوق النقد والبنك الدوليين، وما رافقه من تجميد للتوظيف الحكومي وخفض تدريجي لدعم السلع الأساسية؛ وهي إجراءات توقّع نادر فرجاني أن ترفع البطالة والفقر⁽²⁾ كما حدث فعلاً. ولا ينقض هذا تشخيص الكتاب، لكنه ينقل السؤال من كفاءة الإدارة وحدها إلى إطار السياسات الذي عملت داخله. وتتضح أهمية هذا النقل في دعم المشتقات النفطية الذي يعدّه الكتاب عاملاً رئيساً في الوضع الراهن (ص 44)؛ فخفضه في تموز/يوليو 2014 رفع سعر البنزين

(3) Tobias Thiel, "Governance in Transition: The Dynamics of Yemen's Negotiated Reform Process," in: Marie-Christine Heinze (ed.), *Yemen and the Search for Stability: Power, Politics and Society after the Arab Spring* (London: I.B. Tauris, 2018), p. 122; Marieke Brandt, "The Huthi Enigma: Ansar Allah and the Second Republic," in: Heinze (ed.), pp. 175-177.

(4) World Bank Group, *Poverty & Equity Brief: Republic of Yemen* (October 2020), pp. 1-2, accessed on 25/8/2026, at: <https://acr.ps/hBxVJW3>

(2) Nader Fergany, "Structural Adjustment versus Human Development in Yemen," in: Kamil A. Mahdi, Anna Würth & Helen Lackner (eds.), *Yemen into the Twenty-First Century: Continuity and Change* (Reading: Ithaca Press, 2007), pp. 11-12.

لغير المتخصص قبل شرح أثر تغير الأسعار، فضلاً عن أن تعريف المصطلح عند ظهوره الأول يساعد القارئ على تقييم الاستنتاج.

تتصل حدود التفسير في الكتاب بكيفية توزيع الموارد. فحين يربط المؤلف بعض الإنفاق الاجتماعي بـ "شراء الولاءات الاجتماعية" (ص 82)، يظل إثبات هذا الغرض السياسي في حاجة إلى معلومات عن المستفيدين وقرارات التخصيص. وتوضح أهمية هذا التحديد خلال الحرب، حين أعادت قوى صاعدة تشكيل الأسواق ومصادر الجباية لمصلحتها⁽⁷⁾. فقد استمرت التجارة عبر مناطق السيطرة المتنافسة، مع تعدد المراكز الجمركية ورسوم نقاط التفتيش، التي انعكست في ارتفاع أسعار السلع. إلى جانب ذلك، أسهمت شبكات الحوالات في تمويل الواردات على الرغم من تعثر الجهاز المصرفي⁽⁸⁾، وكل ذلك يفيد في تفسير المؤشرات في الكتاب؛ فتراجع ما يصل إلى الخزانة قد يعود إلى تقلص النشاط الاقتصادي وانتقال تحصيل بعض عوائده إلى جهات أخرى. ولذلك يحتاج تحليل الخسائر إلى بيان من يتحكم في التحصيل وأين تُنفق الإيرادات. ويساعد مثل هذا التحليل أيضاً على فهم صعوبة توحيد المؤسسات؛ إذ قد تتعارض استعادة الرقابة العامة على الإيرادات مع مصالح القوى التي أصبحت تتحكم فيها خلال الحرب.

أما برنامج التعافي الذي يعرضه الكتاب، فيُميّز بين استعادة النشاط بصفة عاجلة وتطوير

السكان الذين يعيشون في فقر شديد⁽⁵⁾، ولذلك لا يمثل الفرق بين نسبتي 2014 و2021 مقدار زيادة مؤشر واحد؛ إذ اختلف كل من تعريف الفقر ونطاق المسح معاً.

ومع أن المؤلف يناقش حدود البيانات في المالية العامة وتقديرات النزوح (ص 83-91، 137-140)، فإن تعميم هذا التحفظ كان كفيلاً بزيادة قيمة الملاحق المرجعية؛ من خلال بيان الجهة التي أنتجت كل سلسلة، والمناطق التي تشملها، وإذا ما كانت الأرقام مستمدة من مسح أو تقدير. وتزداد الحاجة إلى هذه التدقيقات مع الانقسام النقدي وتباين أسعار الصرف بين المناطق⁽⁶⁾؛ إذ يتوقف معنى القيم المجمعة أو المحولة إلى الدولار على سعر التحويل المستخدم ونطاق البيانات. ويتصل بضبط القياس تفسير المؤشرات؛ فالمؤلف يستدل بكبر حصص الزراعة والتجارة والنقل من الناتج في تقديرات عام 2021، للتأكيد أن هذه القطاعات "حافظت على تماسكها، ولم تتأثر بالحرب كثيراً" (ص 54)، مع أن ارتفاع حصة القطاع قد ينتج من تراجع القطاعات الأخرى بدرجة أكبر، بحيث لا يكفي وحده لإثبات استقرار إنتاجه. ويتصل هذا الدمج أيضاً بتدني مستوى الشرح المفهومي أحياناً؛ ومنه أن عرض الناتج بالأسعار الجارية والثابتة (ص 27-30) يحتاج إلى تعريف أوضح؛ ذلك أن التفاوت بين السلسلتين لا يصبح مفهوماً

(7) Charles Schmitz, "A Parasitical Political Economy," in: Amat Al Alim Alsoswa & Noel Brehony (eds.), *Building a New Yemen: Recovery, Transition, and the International Community* (London: I.B. Tauris, 2022), pp. 119-120.

(8) Peter Salisbury, *Yemen: National Chaos, Local Order, Research Paper* (London: Chatham House, 2017), pp. 24-28.

(5) United Nations Development Programme & Oxford Poverty and Human Development Initiative, *Measuring Multidimensional Poverty in Yemen* (Sana'a: UNDP, December 2023), pp. 7, 17, 19-20.

(6) وضاح العولقي، "رأب الانقسام المالي: التخفيف من الانعكاسات السلبية لانقسام البنك المركزي على القطاع المصرفي اليمني"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2023/3/9، شوهد في 2026/9/5، في: <https://acr.ps/hBxVKWo>

يحتاج برنامج التعافي إلى توضيح ما يتطلبه كل هدف من تمويل وقدرات إدارية، مع تحديد مهمات الجهات المسؤولة عن تنفيذه وكيفية متابعة النتائج. وعندئذ تتضح، أكثر، الصلة بين الاختلالات التي يشخصها الكتاب والخطوات التي يقترحها لمعالجتها.

يسهم هذا الكتاب في دراسة الاقتصاد اليمني، من خلال جمع مؤشرات متفرقة عن الإنتاج والمالية العامة والنقد والأوضاع المعيشية، وتنظيمها في قراءة تشخيصية وتحليلية واستشرافية واحدة. ولهذا الجمع والتركيب أهمية خاصة في سياق تعثر تحصيل البيانات في هذا البلد الذي مرّ، كما بين الكتاب ذاته، بأزمات عديدة ومتنوعة متتالية؛ ذلك أن آخر تعداد سكاني شامل أُجري عام 2004، وقد أضعف الانقسام المؤسسي الواقع، منذ عام 2015، قدرة الجهاز الإحصائي على جمع البيانات ونشرها. ومع تشتت المصادر وتفاوت نطاق التقديرات، لا يساعد الكتاب على توفير مادة مصدرية ومرجعية منظمة فحسب، بل يسرّ أيضاً تتبع انتقال التأزم بين القطاعات والمؤسسات وتربط آثاره ومفاعيله، خلال عقد الأزمة الراهنة. ويطرح في الوقت ذاته سؤالاً يتجاوز الرصد والتحليل إلى البحث والنقاش، مفاده: ما الذي يكفل ألا تتحوّل إعادة الإعمار إلى إعادة إنتاج شروط الهشاشة السابقة؟

الاقتصاد لاحقاً، ويؤكد ضرورة تقليل الاعتماد على النفط ودعم الزراعة والسياحة والصناعة وخلق فرص العمل (ص 165). غير أنّ جدول المرحلة الأولى يفصّل أهداف النفط والغاز والصناعة والكهرباء والمياه، ويجمع بقية القطاعات في بند عام (ص 157). وتحتاج الخطة إلى توضيح الكيفية التي بها ستستخدم الموارد المستعادة لتمويل تنويع تركيبة الاقتصاد اليمني؛ فأهمية أي قطاع في التعافي تتجاوز استعادة إنتاجه. ولتأكيد ذلك، خلصت دراسة تحاكي مسارات التعافي في اليمن إلى أولوية إعادة تأهيل قطاع الزراعة لآثره المتوقع في النمو وتقليص الفقر، ضمن افتراضات نموذجها الاقتصادي⁽⁹⁾. وهذا يقتضي ربط ترتيب القطاعات بآثارها في الدخل والتشغيل، إلى جانب قدرتها على توفير الإيرادات. ومن ناحية أخرى، يحتاج التمويل المقترح إلى مؤسسات تستطيع استخدامه؛ على اعتبار أن محدودية القدرة الحكومية على الفعل وتعقيد إجراءات المشروعات وضعف المشاركة المحلية قد قيدت الاستفادة من المساعدات في اليمن⁽¹⁰⁾. وعلاوة على ذلك،

(9) Askar Mukashov et al., "Modeling Conflict Impact and Postconflict Reconstruction: The Case of Yemen," *Economic Systems*, vol. 46, no. 1 (2022).

(10) Amat Alsoswa, "The Role of the International Community and the GCC Countries in the Economic Development of Yemen," in: Alsoswa & Brehony (eds.), pp. 159-160.

References

المراجع

العربية

العولقي، وضاح. "رأب الانقسام المالي: التخفيف من الانعكاسات السلبية لانقسام البنك المركزي على القطاع المصرفي اليمني". مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. 2023/3/9 في: <https://acr.ps/hBxVKWo>

الأجنبية

Mahdi, Kamil A., Anna Würth & Helen Lackner (eds.). *Yemen into the Twenty-First Century: Continuity and Change*. Reading: Ithaca Press, 2007.

Alsoswa, Amat Al Alim & Noel Brehony (eds.). *Building a New Yemen: Recovery, Transition, and the International Community*. London: I.B. Tauris, 2022.

Heinze, Marie-Christine (ed.). *Yemen and the Search for Stability: Power, Politics and Society after the Arab Spring*. London: I.B. Tauris, 2018.

Mukashov, Askar et al. "Modeling Conflict Impact and Postconflict Reconstruction: The Case of Yemen." *Economic Systems*. vol. 46, no. 1 (2022).

Phillips, Sarah. *Yemen and the Politics of Permanent Crisis*. Abingdon: Routledge, 2011.

Salisbury, Peter. *Yemen: National Chaos, Local Order, Research Paper*. London: Chatham House, 2017.

World Bank Group. *Poverty & Equity Brief: Republic of Yemen*. October 2020. at: <https://acr.ps/hBxVJW3>

United Nations Development Programme & Oxford Poverty and Human Development Initiative. *Measuring Multidimensional Poverty in Yemen*. Sana'a: December 2023.